WWW.SABAHELKHEYR.COM

البناء
صباح الخير
قوميـــــــــة اجتماعيـــــــــة

العدد 200 / 25 / أيلول/ 2026

إلى القراء الاعزاء: بالامكان قراءة مقالات المجلة عبررابطين الاحمر للدخول الى ال pdf والازرق إلى موقع المجلة.

في هذا العدد

الافتتاحية

فلسطين في نيويورك: بين وفرة المواقف وندرة الأفعال ـ كوكب معلوف

الرابط للافتتاحية على موقع المجلة

صوت سعاده

الرابط على موقع المجلة

سياسة

في مضامين «اتفاق الإطار» ـ فارس بدر.

الرابط للمقال على موقع المجلة

عين ترامب على الكعبة الشريفة ـ أنطوان يزبك

الرابط للمقال على موقع المجلة

سوريا الشام على صفيح ساخن ـ د. نبيلة غصن

الرابط للمقال على موقع المجلة

الاتفاقات الابراهيمية في سياقها التطبيعي ـ إبراهيم مهنا

الرابط للمقال على موقع المجلة

تقرير

بين بريطانيا وكيان العدوأزمة عابرة أم خلاف جذري؟ ـ لينا شلهوب

الرابط للمقال على موقع المجلة

حجر الزاوية

العولمة والذكاء الاصطناعي ـ نجيب نصير

الرابط للمقال على موقع المجلة

مجتمع

حرب سوريا كانت فلسفية بالوكالة ـ نظام مارديني

الرابط للمقال على موقع المجلة

رأي

حين تسقط المعايير ـ نصير رماح

الرابط للمقال على موقع المجلة

ثقافة

المبادرة والإبداع: لا تنتظروا من يصنع المستقبل عنكم ـ د. ادمون ملحم

الرابط للمقال على موقع المجلة

كلمة الفصل

الأزمات الكبرى تكشف المواقف ـ د. طارق سامي خوري

الرابط على موقع المجلة

رئيس التحرير: كوكب معلوف الاخراج الفني: عائده سلامه

للتواصل:Sabahelkheyrnews@hotmail.com

الافتتاحية

فلسطين في نيويورك:
بين وفرة المواقف وندرة الأفعال

كوكب معلوف ـ رئيسة التحرير

في نيويورك، حيث تجتمع دول العالم تحت سقف الجمعية العامة للأمم المتحدة، تبدو فلسطين حاضرة بقوة في خطابات القادة ومواقف الحكومات. لكن السؤال الحقيقي لم يعد ماذا يقول العالم عن فلسطين، بل **ماذا يفعل من أجلها؟** فالفارق بين الموقف المعلن والسياسة المطبقة بات أحد أكثر الاختبارات قسوة لمصداقية النظام الدولي.

الأمم المتحدة نفسها قدمت هذا العام مشهداً كاشفاً. فقد صوتت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة بلغت 152 دولة مقابل ثلاث فقط، بينها الولايات المتحدة و«إسرائيل»، للسماح للرئيس الفلسطيني محمود عباس بالمشاركة في أعمال الجمعية العامة عبر كلمة مسجلة، بعدما حالت القيود الأميركية دون حضوره شخصياً إلى نيويورك.

الرقم ليس تفصيلاً بروتوكولياً. فهو يعكس اتساع الفجوة بين المزاج الغالب في الجمعية العامة وبين سياسة واشنطن تجاه القيادة الفلسطينية. ومن هنا يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: **إذا كانت الغالبية الدولية تؤيد حضور فلسطين وتمثيلها، فهل تملك الدول نفسها الإرادة لتحويل هذا التأييد إلى ضغط سياسي واقتصادي فعلي على**

دولة الكيان الغاصب المتمادي في الوحشية ضد الفلسطينيين؟

في أوروبا، تبدو الصورة أكثر تعقيداً، لأن بعض الدول بدأت بالفعل تربط مواقفها بإجراءات ملموسة. بريطانيا، مثلاً، لم تكتفِ بإعلان رفضها للاستيطان. فقد أعلنت حظر استيراد السلع القادمة من المستوطنات، وفرض عقوبات على أشخاص وشركات مرتبطة ببناء المستوطنات أو تمويلها أو الاستفادة منها، كما أعلنت أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية غير قانوني.

وهنا تحديداً يصبح الفرق بين **الموقف والفعل** قابلاً للقياس. عندما يقول رئيس الحكومة البريطانية أمام الجمعية العامة إن الاستيطان يهدد إمكانية قيام دولة فلسطينية، ثم تشير حكومته إلى إجراءات تجارية وعقوبات تستهدف النشاط الاستيطاني، فإن الخطاب يتحول، ولو جزئياً، إلى سياسة. لكن يبقى السؤال الآخر: هل حجم هذه الإجراءات يتناسب مع حجم الأزمة والهدف الذي تعلنه لندن نفسها؟

الأمر ذاته ينطبق على فرنسا وكندا ودول أوروبية أخرى. ففي الثامن من أيلول، أعلنت مجموعة من الدول، بينها بريطانيا وفرنسا وكندا وإسبانيا والنرويج وغيرها، نيتها اتخاذ قيود تجارية ضد منتجات المستوطنات أو دعم قيود أوروبية بهذا الاتجاه، وربطت ذلك مباشرة بالحفاظ على إمكانية قيام دولتين.

وهذا تطور مهم، لأنه ينقل قضية فلسطين من دائرة **الإدانة الدبلوماسية إلى استخدام أدوات اقتصادية**. لكن المقياس الحقيقي لا يتوقف عند إعلان العقوبات، بل عند مدى تنفيذها واتساعها وتأثيرها، وعند ما إذا كانت ستتطور إلى ضغط سياسي قادر على منع خطوات الضم والاستيطان التي تقول هذه الحكومات إنها تهدد حل الدولتين.

أما فرنسا، فقد جعلت من الاعتراف بالدولة الفلسطينية جزءاً من مسار سياسي أوسع، وتربط دبلوماسيتها بما تسميه «إعلان نيويورك» وخارطة الطريق نحو حل الدولتين. وتوضح وزارة الخارجية الفرنسية أن هذا المسار يهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة إلى جانب «إسرائيل،» وإنهاء الحرب في غزة والتوصل إلى تسوية دائمة.

لكن الاعتراف، مهما كانت قيمته السياسية والرمزية، لا يوقف الاستيطان وحده، ولا يفتح المعابر وحده، ولا يحمي المدنيين وحده. **قيمة الاعتراف تقاس بما يرافقه من أدوات ضغط قادرة على تغيير الواقع.**

وهنا تقع المسؤولية أيضاً على الدول العربية. فالمواقف العربية في المحافل الدولية تؤكد رفض التهجير والضم والاستيطان، وتتمسك بقيام دولة فلسطينية مستقلة. لكن قوة هذه المواقف لا تُقاس بعدد الكلمات التي تُقال في نيويورك، وإنما بقدرة الدول العربية على استخدام علاقاتها السياسية

والاقتصادية والدبلوماسية للضغط من أجل ترجمة تلك المبادئ إلى وقائع.

وفي المقابل، لا يمكن تجاهل التناقض الأميركي. فالولايات المتحدة تتحدث عن السلام وعن ترتيبات سياسية في المنطقة، لكنها في الوقت نفسه مددت القيود التي تمنع مسؤولين فلسطينيين من دخول أراضيها للمشاركة في أعمال الأمم المتحدة.

وهكذا تبدو فلسطين في نيويورك أمام مشهدين متوازيين: **مشهد دبلوماسي تتزايد فيه الاعترافات والبيانات والإدانات، ومشهد ميداني لا يتغير بالسرعة التي تتغير بها اللغة السياسية.**

المشكلة إذن ليست في غياب المواقف الدولية. المواقف موجودة، والبيانات موجودة، والاعترافات تتوسع، وحتى بعض الإجراءات بدأت تظهر. المشكلة هي المسافة بين هذه المواقف وبين مستوى الأفعال المطلوبة لترجمة المبادئ إلى نتائج.

فإذا كانت الدول تعتبر الاستيطان عقبة أمام حل الدولتين، فالسؤال هو ماذا ستفعل لمنعه. وإذا كانت تعتبر تهجير الفلسطينيين مرفوضاً، فما الإجراءات التي ستتخذها لمنعه. وإذا كانت تعترف بالدولة الفلسطينية، فكيف ستدعم قدرتها على ممارسة سيادتها. وإذا كانت ترى أن القانون الدولي يجب أن يسري على الجميع، فكيف ستضمن تطبيقه عملياً؟

في النهاية، **لم تعد فلسطين تحتاج إلى خطابات جديدة بقدر ما تحتاج إلى أفعال يمكن قياسها.** فالمصداقية الدولية لا تُبنى بما يقوله القادة أمام كاميرات العالم في قاعة الجمعية العامة، بل بما يفعلونه عندما تنطفئ الكاميرات ويعودون إلى عواصمهم ما يجري في الضفة الغربية من تهجير وعنف بقصد تنفيذ دعوات سموتريتش وسواه للمزيد من التوطين، وما تعرضت له غزة ولا تزال من إبادة بشرية وعمرانية لا يوحي انه بقي هناك مجال لاي دولة فلسطينية.

وهنا يكمن الاختبار الحقيقي لنيويورك: هل تكون الجمعية العامة هذه المرة محطة جديدة لتسجيل المواقف، أم نقطة انتقال من **دبلوماسية الكلام إلى سياسة الفعل؟**

يقول زعيمنا عن الأمم المتحدة وكانت تعرف في الاربعينات بجمعية الأمم،وفي إطار رفضه أي قرارات تسلب الامة سيادتها «ان كل مقررات انترناسيونية تخالف إرادة الامة السورية ومستقبلها هي مقررات باطلة» مضيفا انه لا يحمي الامة الا قواها الذاتية .....مشهد نتنياهو على قمة جبل الشيخ مؤخرا ومرتديا سترته الواقية ومتفاخرا بسيطرته على المنطقة الممتدة من جبل الشيخ الى نهر اليرموك والبحر المتوسط ،كم هي مستفزة لأحرار هذه الامة وكم تستدعي افعالا وليس اقوالا ؟؟

صوت سعاده

النزعة الفردية تجعل الفرد وميوله غاية كل فكرة ونهاية كل عمل. ومتى قويت هذه النزعة في الافراد خصوصاً الافراد الصالحين للفكر والعمل، وتملكت من نفوسهم صارت العدو الأول لكل غاية مجتمعية والعقبة الكأداء التي تعترض نشوء النظام الاجتماعي العام. فطبيعتها مخالفة لطبيعة الاجتماع، لأنها ترمي الى جعل السيادة في الفرد نفسه وليس في المجتمع ونظامه. ولما كان الافراد غير موجودين الا في الجماعة، كانت النزعة الفردية، التي تعد الفرد كل شيء في العالم، أكبر عامل تفكك وهدم لكيان الجماعة، الذي هو الكيان الإنساني الحقيقي منذ ظهر الانسان على مسرح الطبيعة. ذلك لان كيان الجماعة لا يقوم الا بخضوع أفرادها طوعاً أو كرهاً، لكيانها ونظامها، لا فرق بين

أن يكون هذا النظام جيداً أو رديئاً. وإننا نلاحظ هذه الحقيقة من درسنا تاريخ التطور الإنساني وتواريخ أنظمة الجماعات والدول منذ أقدم الازمنة التاريخية الى اليوم. والأنظمة يصير تطورها وارتقاؤها ضمن دائرة الاعتراف بالنظام وتقديم حق الجماعة على حقوق الافراد. فنظام الجماعة يتطور ولا يلغى ويقوم على ارادة الجماعة حسب اختيارها أو قبولها وليس على ارادة الفرد.

«الزوبعة» ـ العدد 50 ـ 1942

صوت سعادة

سياسة

في مضامين «اتفاق الإطار» وبنوده السرية ماذا يخبئ ؟

فارس بدر.

- الاتفاق الثلاثي ألمُسمّى ب «إتفاق الإطار» بين لبنان وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأميركية ، كغيره من الاتفاقيات التي تعكس موازين القوى العسكرية والسياسية على أرض الواقع.

لبنان بعيداً عن المحيط القومي، يدفع ثمناً غالياً لهذا الإتفاق، ويعرّض أمنه العسكري والاجتماعي والاقتصادي لأفدح المخاطر، كما أنّه يعطي إسرائيل حريّة الحركة والتدخّل بشكل يخدم أهدافها ومصالحها المرحليّة والإستراتيجية.

في التفاصيل:

جاء في مقدمة الإتفاق ما حرفيّتُه:

« تؤكد حكومتا إسرائيل ولبنان، وبدعم كامل من الولايات المتحدة، هدفهما المشترك في تحقيق سلام وأمن دائمين».

فإذا كان ذلك يعكس رغبة لبنان

منذ تأسيسه في العام 1943، فإن ذلك يتناقض مع الكيان الإسرائيلي وأطماعه المعلنة في المنطقة منذ تأسيسه في العام 1948. ولقد أثبتت التجارب أنّ الانتهاكات الدورية لسيادة لبنان وأمنه قد أتت من الجانب الإسرائيلي في حقبات مختلفة، ولا تزال حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

في البند الثاني من الإتفاق « تفكيك البنية التحتية، على أن تعيد القوات الإسرائيلية انتشارها تدريجياً خارج الأراضي اللبنانية وتُفصّل هذا العملية في الملحق الأمني».

تفكيك البنية التحتية بالمفهوم الإسرائيلي، يعني تجريد أهالي الجنوب من أي قدرات في مواجهة اعتداءات متكررة اعتادوا عليها منذ الثمانينات من القرن الماضي ولا زالوا يعانون من نتائجها وأهوالها وفظائعها حتى تاريخه، وذلك في غياب شبه كامل لقدرات الجيش اللبناني في مواجهتها لأسباب متعارف عليها.

في البند الثالث تحت عنوان «المناطق التجريبية» وجاء فيه: «تتولّى القوات المسلحة اللبنانية تدريجياً المسؤولية الكاملة في مناطق تجريبية، ويعلن الجانب الإسرائيلي في هذا السياق، أنّه لا يملك أطماعاً إقليمية في لبنان».

إنّ هكذا نصّ، يتعامى بالكامل عن تاريخ الحركة الصهيونية وأهدافها منذ إعلان تيودور هرتزل عام 1897 في كتابه «الدولة اليهودية» وحدودها من الفرات إلى النيل، والذي أكدته كافة مؤتمرات الحركة الصهيونية اللاحقة، كذلك تلك الخريطة التي عرضها مجرم الحرب بنيامين نتنياهو أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تشمل لبنان وكامل المحيط القومي تحت عنوان: « الشرق الأوسط الجديد». في هذا السياق يأتي إعلان إسرائيل بأنّها «لا تملك أطماعاً إقليمية في لبنان» متناقضاً مع تاريخها ووثائقها ومؤتمراتها ومشروعها المعلن في إنشاء «دولة إسرائيل الكبرى».

ورد **في البند الرابع** ما يلي: «إعادة بناء احتكار الدولة اللبنانية لإستخدام القوّة، وتحقيق نزع سلاح كامل من الجماعات المسلحة».

للتذكير فقط للذين تخونهم الذاكرة، أنّ إسرائيل اجتاحت لبنان في مطلع الثمانينات ووصلت حتى العاصمة بيروت وارتكبت المجازر بحق اللبنانيين والفلسطينيين في صبرا وشاتيلا دون

أن يتمكن الجيش اللبناني من مواجهتها لأسباب ذات علاقة بمحدودية قدراته العسكرية واللوجستية..... وبعد ذلك فقط بدأ الجنوبيون بالتفكير في كيفية حماية أرواحهم وأرزاقهم ومصيرهم من الانتهاكات المتعمّدة لقراهم ومناطقهم والبحث عن مصادر الدعم والصمود في مواجهات مفتوحة ومتوقّعة على مدار الساعة.

في البند الخامس، جاء ما يلي:

«تؤكد الحكومة الإسرائيلية أنّ عملياتها العسكرية في لبنان مرتبطة بالهجمات والتهديدات والنوايا العدائية للجماعات المسلحة».

السؤال البديهي: أين كانت هذه الجماعات المسلحة عام 1948 وما قبلها؟؟؟ كان هناك فقط منظمات الأراغون والهاغانا وشتيرن الصهيونية بقيادة مناحيم بيغن وغولدا مئير وأمثالهم، في الوقت الذي كانت فيه الأطراف الفلسطينية مجرّدة من الحدّ الأدنى للدفاع عن نفسها وأرضها.

وأين كان أهالي الجنوب عند الغزوات البربرية الصهيونية لديارهم في الأمس القريب واليوم وحتى تاريخه، حيث تُدمّر قرى بالكامل وتختفي معالمها عن الخريطة في عمليات عسكرية يومية تطال البنى التحتية والفوقية من مدارس وعيادات ومستوصفات ومستشفيات إلى ما هنالك من أساليب قمع وقصف واغتيالات تُستخدم فيها أحدث التقنيات العسكرية وأكثرها تطوّراً.

ورد في البند السادس ما يلي :« تؤكد الحكومة اللبنانية أنّ قواتها الأمنية والعسكرية، هي صاحبة المسؤولية الحصرية عن أمن لبنان ودفاعه».

بماذا ستنفّذ الحكومة هذا الوعد؟؟؟ بجيشها الذي يقبض رواتبه من المساعدات الأميركية؟؟ أم بالقدرات العسكرية التي تقع تحت إشراف الغرب الأوروبي والولايات ألمتحدة؟؟؟ والذي لن يسمح للجيش اللبناني بامتلاك أي سلاح حتى في سبيل الدفاع عن النفس.

في وضع من هذا النوع ومخاطر يوميّة بهذا الحجم، وأمام هذا المشهد. ماذا تبقّى من خيارات أمام الجنوبيين كي يبقوا ويصمدوا في أرضهم ويدافعوا عن حقّهم في الحياة والعيش الكريم؟؟؟

في اعتقادي. **لو توفّر للجنوبيين من يدافع عن أرضهم وعرضهم**

وممتلكاتهم ومستقبل أبنائهم لما لجأوا إلى السلاح ولا توسّلوا العون من أحد، أيّاً كأن هذا الأحد.

ورد **في البند الثالث عشر** وتحت عنوان إجراءات حسن النيّة ما يلي:

«يتعهّد الطرفان باتخاذ خطوات تدلّ على حسن النيّة، ومنها وقف الأعمال العدائية أو السلبية في المحافل السياسية والقانونية والدولية».

هذا الأمر يعني أنّه **يُمنع على لبنان الاحتكام إلى المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية** عندما يتعرّض «الإتفاق الإطار» إلى أي انتهاكات، هذا الأمر الذي تمارسه إسرائيل على مدار الساعة في الجنوب اللبناني وطيرانها ومسيرتها اللواتي لا ينقطعْنَ عن التحليق فوق بيروت والبقاع والهرمل وكافة المناطق اللبنانية.

يبقى أنّ **الملحق الأمني « لاتفاق الإطار »** والذي لم يعلن عنه حتى تاريخه وربمّا لن يُعلن عنه، يخفي في طيّاته الشروط الإسرائيلية لمستقبل العلاقة بين لبنان وإسرائيل، خاصةً وأنّ التسريبات التي قامت بها بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية، تحمل الكثير من التساؤلات والتخمينات حول الجدول الزمني للانسحاب وحول الشروط المجحفة بحق سيادة لبنان على كامل أرضه والعودة إلى رسم حدود اتفاقية الهدنة للعام 1949.

ختاماً، لا يخفى على أحد في هذا السياق أنّ جلوس الأطراف المتنازعة حول طاولة المفاوضات لا يعكس مزاج المتحاورين وقدراتهم الشخصية على التفاوض .... بل يعكس ميزان القوى العسكري والسياسي على الأرض والذي بدوره يتحكّم بالشروط ويرسم المعادلات.

هذا الميزان كما يعلم الجميع مختلّ لمصلحة التحالف الأميركي/ الإسرائيلي بحيث جاءت الشروط الإملائية لتعكس هذا الخلل الذي ستكون نتائجه كارثية على لبنان والمنطقة بشكل عام حتى يأتي ذلك اليوم الذي يدرك فيه الجميع أنّ التنسيق والتحالف بين دول المحيط القومي أوّلاً وامتداداته العربية ثانياً وحده القادر على إحداث التغيير المطلوب في ميزان القوى وإلى رسم معادلة جديدة للأمن القومي والإقليمي على مساحة المنطقة بكاملها.

سياسة

عين ترامب على الكعبة الشريفة وعين إسرائيل على أهرامات مصر!

أنطوان يزبك

ليس سّرا طمع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بكل شيء وكل مكان على الكرة الأرضية برمّتها، وخاصّة البلدان الثريّة بالمواد الأوليّة ومصادر الرزق والثروة.

وعليه لم يخفِ دونالد ترامب هذه الأطماع يوما، بل على العكس، فهو وفي كل مناسبة، يعلنها بوقاحة ظاهرة ويعرب عن طمع ظاهر بعائدات الحج إلى مكّة المكرّمة معتبرا أن لأمريكا حق بالحصة الأوفر فيها!

وقد يكون هذا الطمع هو في أساس دعوته الى توحيد الأديان تحت مسمّى الأديان الإبراهيمية، أما زعم ترامب فلم يأتِ من لا شيء، فقد استند إلى معلومات من علم التاريخ والاركيولوجيا والأديان؛ مفادها أن الكعبة الشريفة كانت معبدا توحيديا، بناه النبي ابراهيم في العصور الغابرة. وعلى هذا الأساس يجب أن تعود ملكيّة الكعبة إلى اليهود وتاليا للولايات المتحدة. ها هو السفير الامريكي لدى كيان الاحتلال «مايك هاكابي» يدلي بالتصريح التالي: يوجد علاقات عسكرية واستخباراتية ممتازة بين المملكة السعودية واسرائيل وهذا سيكون مفيدا في

تقارب أكبر، وصولا إلى دخول السعودية في اتفاقات ابراهام، على الرغم أنه في الأونة الأخيرة، نسمع الكثير من الكلام عن دنو نهاية المملكة العربية السعودية كما نعرفها وذهابها بسرعة إلى التقسيم.

كما أنه من الملاحظ أن هناك ثمة تخلٍ من قبل إسرائيل عن المملكة، فقد قال مسؤول الموساد «عوديد علام »:

لا حاجة لإسرائيل إلى انضمام النظام السعودي الذي ينهار الى اتفاقات ابراهام والتطبيع الكامل مع اسرائيل! فمن تصدّق أيها القارئ؟!

بالعودة إلى ترامب ومسألة توحيد الأديان، نرى أنه إلى جانب الإسرائيليين يعمل الرئيس الأمريكي حثيثا من أجل إنشاء دولة إسرائيل الكبرى التي سوف تضم جزءًا كبيرا من المملكة العربية السعودية [أي الحرم الشريف ضمنا] وجزءًا كبيرا من مصر [أهرامات الجيزة ضمنا] ففي الموقعين ثروة كبيرة وسيّال ذهب وأموال طائلة.

يتماهى دونالد ترامب قي مسألة توحيد الأديان مع الفرعون المصري« أخناتون،» واسمه الأصلي أمنحتب الرابع.

هو فرعون من الأسرة الثامنة عشر، حكم من سنة 1353 إلى سنة 1336 ق.م، وهو زوج الملكة نفرتيتي ووالد توت عنخ آمون، ألغى هذا الفرعون عبادة كل الآلهة المصريّة التقليدية، وخاصة آمون الذي كان كهنة طيبة يحكمون سيطرتهم ونفوذهم باسمه. كما وحّد العبادة في إله واحد هو *آتون*، ورمزه قرص الشمس الذي تمتدّ منه أشعة تنتهي بأيدٍ تمنح الحياة! نقل أخناتون أيضا العاصمة من طيبة إلى مدينة جديدة بناها في الصحراء وسماها *أخيت آتون*، وهي معروفة باسم تل العمارنة حاليا. غيّر مبادئ الفن والدين، فصار الفن أكثر واقعية وإنسانية.

بعد وفاته مباشرة ثار عليه الكهنة، واعتبروه مهرطقا، وعادوا إلى عبادة آلهة مصر القديمة، كذلك دمّروا آثاره وحاولوا محو اسمه من التاريخ. لا شكّ أن ترامب يحلم أن يدخل التاريخ من خلال توحيد الأديان كما فعل الفرعون أخناتون عندما وحّد الآلهة في عبادة ربّ واحد، ولكن هذه المرة يسعى الرئيس الأمريكي أن يكون هو الربّ الأوحد المعبود الذي لا شريك له٠

أما المطامع الإسرائيلية فهي من جهتها تكمل المخطط من خلال الاتجاه إلى مصر

وتحديدا أهراماتها الشّامخة الصامدة عبر التاريخ، إذ يزعم اليهود أن جدودهم، الذين كانوا عبيدا في مصر، هم من بنى الأهرامات وتاليا تعود ملكيّتها اليهم ، لكن في حقيقة الأمر هم يستهدفون عائدات السياحة المرتبطة بها التي تصل إلى 8 مليارات دولار سنويا.

من جهة أخرى، هذه المزاعم ضحدها عالم النفس الكبير سيغموند فرويد (اليهودي)

الذي ألّف كتاب: «موسى والتوحيد» Moses and Monotheism وهو آخر كتاب وضعه فرويد، وقد صدر سنة 1939 قبل وفاته مباشرة. هذا الكتاب ليس كتابا تاريخيا، بقدر ما هو محاولة لتطبيق التحليل النفسي على تاريخ الأديان.

تقوم فكرة فرويد الأساسية على فرضيتين مثيرتين للجدل؛

موسى لم يكن يهوديا، بل كان مصريا، حيث يرى فرويد أن موسى هو أمير أو كاهن مصري مقرّب من الفرعون أخناتون. وعندما فشلت ثورة أخناتون الدينية لتوحيد الآلهة في إله واحد هو آتون، أخذ موسى تلك الفكرة التوحيدية وحاول نقلها إلى قبيلة من العبيد الساميين، هم العبرانيون.

أمّا الفرضيّة الثانية فهي مسألة قتل الأب والشعور بالذنب الجماعي، حيث يطبّق فرويد نظريته الشهيرة عن «عقدة أوديب». فيقول فرويد أن اليهود لم يتحمّلوا تشدّد موسى ودينه الصارم، فقاموا بقتله في الصحراء. ثم ندموا، وكبتوا ذكرى هذه الجريمة في اللاوعي الجمعي.

بعد أجيال، عادت هذه الذكرى المكبوتة في شكل شعور بالذنب، فتمسكوا بدين موسى بتعصب شديد، وانتظروا مخلصا، وهذا حسب فرويد، هو أصل صفات مثل الشعور بالاختيار الإلهي، والتمسك بالشريعة، والانتظار المسيحاني.

يربط فرويد هذا كله بنظرية سابقة له في كتاب «الطوطم والتابو»: أن كل الأديان تبدأ بجريمة قتل الأب الرمزي، ثم تتحوّل إلى شعور بالذنب وطاعة عمياء.

الجدير ذكره أن الكتاب تعرّض لانتقادات كبيرة جدا من المؤرخين وعلماء الآثار لأنه لا يملك دليلا تاريخيا على أن موسى قُتل، ولا على أنه مصري، واعتبره الكثيرون إسقاطا لنظريات فرويد النفسيّة على التاريخ أكثر من كونه دراسة تاريخيّة، لكن من الواضح وبغض النظر عمّا إذا كانت طروحات سيجموند فرويد حقيقية أم لا؛ أن اليهود يرغبون التعويض عن جريمتهم من خلال امتلاك الأهرامات وكسب عائداتها السياحيّة بالتوازن مع امتلاك الأميركيين لمكّة المكرّمّة والحرم الشريف وحصد عائدات الحج لتصب في جيوبهم!

الجدير ذكره أيضا، أن اليهود ومن عهود يطالبون المملكة العربية السعودية بعائدات الحج، وذلك بمفعول رجعي يعود إلى 1400 سنة على اعتبار أنهم طردوا من مكّة في ذلك التاريخ والحركة التجارية في هذه المدينة، تعود إليهم بحسب زعمهم والآن يريدون التعويض!

صراعات دهريّة تبشّر بجروب طويلة ومطامع لا تنتهي ...

سياسة

سوريا الشام على صفيح ساخن

انقلاب الاتجاه نحو المحور الصهيوني

د. نبيلة غصن

لم تعد المسألة في سوريا الشام مجرد سقوط سلطة وصعود سلطة أخرى، ولا مجرد تبديل في الوجوه والشعارات. ما جرى هو **تحول استراتيجي في موقع سوريا الشام داخل الصراع الإقليمي**؛ تحول يثير أسئلة كبرى حول الجهة التي دفعت بهذا المسار، والأهداف التي تقف وراءه، ومصير القرار السوري.

لسنوات، كانت سوريا الشام جزءاً من تحالف إقليمي عُرف بـ«محور المقاومة»، في مواجهة المشروع الصهيوني والنفوذ الأميركي في المنطقة. ثم جاء التحول الكبير مع سقوط سلطة بشار الأسد وصعود أحمد الشرع، المعروف ب (ابي محمد الجولاني) سابقاً وسط دعم وتأييد

من قوى إقليمية ودولية، وفي مقدمتها تركيا والولايات المتحدة.

السؤال: إلى **أين تُدفع سوريا الشام؟**

وهل نحن أمام تغيير داخلي فحسب، أم أمام عملية إعادة تموضع جيوسياسي تنقل دمشق من موقع إلى موقع، ومن محور إلى محور؟ **من تحالف المقاومة إلى إعادة التموضع؟**

ليس المطلوب تبرئة التجربة السابقة من أخطائها أو تحويلها إلى نموذج مثالي. لكن من الضروري التمييز بين النقد السياسي وبين تزوير طبيعة الاصطفاف الإقليمي.

فوجود إيران وحزب الله في سوريا الشام كان جزءاً من تحالف إقليمي أوسع عُرف بمحور المقاومة، وكانت فلسطين ومواجهة المشروع الصهيوني إحدى ركائزه الأساسية.

أما التحول الحالي، فيبدو في اتجاه مختلف تماماً، فالسلطة الجديدة لا تصل إلى الحكم في فراغ جيوسياسي، بل في بيئة إقليمية ودولية تتقاطع فيها المصالح التركية والأميركية والغربية، بينما تستفيد القوى المناهضة لمحور المقاومة من إعادة ترتيب المشهد السوري.

وهنا يبرز السؤال الأخطر: **هل يجري إخراج سوريا الشام من معادلة المقاومة وإدخالها تدريجياً في منظومة إقليمية أقرب إلى المحور الصهيوني؟** وهنا جوهر الصراع.

الجولاني: تبديل الصورة أم تبديل الموقع؟

المفارقة أن الرجل الذي ارتبط اسمه سابقاً بجبهة النصرة والتنظيمات الجهادية المسلحة أصبح يُقدَّم اليوم في بعض الأوساط الدولية والإقليمية بوصفه رجل مرحلة انتقالية وشريكاً في إعادة بناء الدولة.

لكن التحول الأخطر ليس في صورة الرجل وحدها، بل في **الموقع الذي يُعاد وضع سوريا الشام فيه.**

فإذا كان تغيير الخطاب السياسي قد رافقه انفتاح على قوى كانت تعتبر دمشق جزءاً من خصومها، وإذا تزامن ذلك مع تحولات في العلاقات الإقليمية والأمنية، فإن السؤال المشروع يصبح: هل تغيرت السلطة فقط، أم تغيرت وظيفة سوريا الشام في الصراع الإقليمي؟

تركيا: اللاعب الذي يزداد نفوذه بصمت

في قلب هذه المعادلة يقف النفوذ التركي، فتركيا لم تعد مجرد دولة مجاورة تملك مصالح أمنية في سوريا الشام. واتساع حضورها السياسي والأمني والعسكري والاقتصادي، وتداخل مصالحها مع السلطة الجديدة، يجعلان من أنقرة لاعباً مركزياً في تحديد اتجاه المرحلة المقبلة وهي لا تحتاج إلى إعلان وصاية رسمية كي يصبح نفوذها مؤثراً في القرار السوري، يكفي أن تتوسع قدرتها على التأثير في بنية السلطة، وفي الملفات الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وفي خيارات السياسة الخارجية يبقى السؤال **هل تستطيع دمشق أن تتخذ قراراً يتعارض مع المصالح التركية إذا اقتضت مصلحتها ذلك؟**

الأخطر أن النفوذ التركي لا يعمل بالضرورة من خلال احتلال مباشر أو إعلان رسمي، بل من خلال شبكات سياسية وأمنية واقتصادية تجعل التأثير عميقاً من دون أن يكون مرئياً دائماً.

ومن هنا يصبح التحول التركي ـ الأميركي أكثر أهمية: هل نحن أمام إعادة بناء سوريا أم إعادة توظيفها؟

فإذا تلاقت المصالح التركية والأميركية في دعم المسار الجديد، وإذا تزامن ذلك مع تراجع موقع القوى المرتبطة بمحور المقاومة، فإن الصورة الإقليمية تصبح أكثر وضوحاً: سوريا الشام تتحرك بعيداً عن موقعها السابق، لكن الوجهة النهائية لم تتبلور بعد.

الجنوب السوري والاختبار الصهيوني

في الوقت الذي يُعاد فيه ترتيب الداخل السوري، تستمر الاعتداءات والتوغلات الصهيونية في الجنوب. وإذا كانت السلطة الجديدة تريد تقديم نفسها بوصفها عنواناً للاستقرار والسيادة، فإن التعامل مع هذه الاعتداءات سيكون الاختبار الحقيقي.

فالسيادة لا تُقاس بالخطابات، بل بقدرة الدولة على حماية أرضها ورفض فرض الوقائع عليها.

وإذا تحولت سوريا الشام إلى دولة تلتزم الصمت أمام التمدد الصهيوني، بينما تُعيد بناء علاقاتها الأمنية والسياسية وفق ترتيبات إقليمية جديدة، فإن السؤال يصبح أكبر من مجرد «تطبيع» محتمل.

إنه سؤال عن **إعادة تعريف موقع سوريا الشام في الصراع العربي ـ الصهيوني.**

المكونات السورية ليست أدوات في مشروع المحاور

وفي الداخل، يجب ألا تتحول المكونات السورية إلى وقود لهذا التحول..

وحدة المجتمع السوري هي خط الدفاع الأول عن استقلال القرار. وكلما تحولت المكونات إلى جماعات متخوفة من بعضها، أصبح الخارج أكثر قدرة على التحكم بالداخل.

لبنان: الحلقة التالية؟

أما لبنان، فيبقى الاختبار الأكثر حساسية.

إن دفع سوريا الشام إلى مواجهة حزب الله، أو تحويل الأراضي السورية إلى قاعدة لصراع لبناني ـ إقليمي، قد يفتح الباب أمام حرب تتجاوز البلدين.

والأخطر أن يجري تقديمها في إطار طائفي. عندها يتحول الامر إلى فتنة إقليمية مفتوحة، ويُقرأ ذلك ضمن السؤال الأكبر: **هل المطلوب تفكيك البيئة الإقليمية لمحور المقاومة حلقةً بعد حلقة، وإعادة تركيب المنطقة في منظومة أمنية جديدة تتقاطع مصالحها مع المشروع الصهيوني؟**

في النهاية، لا تكمن القضية في الجولاني كشخص، ولا في تركيا كدولة فحسب، بل في الاتجاه الاستراتيجي الذي تُدفع إليه سوريا الشام.

إذا كان التحول السياسي قد نقل البلاد من موقعها السابق في محور المقاومة إلى موقع جديد تتقاطع فيه المصالح التركية والأميركية والصهيونية، فإن السوريين أمام سؤال تاريخي لا يمكن دفنه تحت شعارات المرحلة الانتقالية:

هل استعادت سوريا الشام قرارها، أم جرى نقل قرارها من محور إلى محور؟

السيادة هي أن تقرر دمشق موقعها بنفسها.

أما أن تُرسم حدود هذا الموقع في عواصم أخرى، وأن يصبح النفوذ التركي بوابةً لإعادة التموضع، وأن تتراجع مواجهة المشروع الصهيوني من موقع مركزي إلى هامش سياسي، فذلك يعني أن المعركة لم تنتهِ؛ بل انتقلت إلى مرحلة جديدة.

سوريا الشام ليست غنيمة، ولا ورقة تفاوض، ولا جسراً إلى المحور الصهيوني.

وإذا كان المطلوب فعلاً بناء دولة سورية مستقلة، فإن معيار الاستقلال واضح: أن يكون القرار سورياً، وأن تبقى أرض سوريا الشام ومقدراتها خارج صفقات المحاور، وأن يقرر السوريون بأنفسهم موقع بلادهم في الصراع الإقليمي.

الاتفاقات الابراهيمية في سياقها التطبيعي

إبراهيم مهنا ـ الحلقة الأولى

سياسة

مع انتهاء العام السادس من المرحلة الثانية من مراحل التطبيع العربية «الإسرائيلية». بات المشهد واضح المعالم. ولا يستدعي الكثير من الجهد لربطه بمقدماته التاريخية وإعادة صياغة سياقه. وخطورة هذه المرحلة انها انتجت نموذجا جديدا متمايزا وواضح المعالم.

في النصف الثاني من العام 2020 وفي سنة واحدة، تم عقد 4 اتفاقات مع أربع دول عربية عرفت باسم الاتفاقات الابراهيمية: **الإمارات العربية المتحدة** 15 أيلول/ **مملكة البحرين** في 23تشرين الأول / **السودان** تشرين الأول/ **والمغرب** في كانون الأول. وفي نوفمبر 2025 أعلنت **كازاخستان** انضمامها رسميًا إلى الاتفاقات الابراهيمية، كانت هذه الاتفاقات هي الأكبر في تاريخ العلاقات، وضمت دولاً من المغرب العربي وأفريقيا وآسيا والخليج العربي.

أيضا وفي المرحلة الاولى بعد ثلاثة عقود من اعلان قيام كيان الاحتلال،

تم عقد 3 اتفاقات: **كامب دايفيد**1979 مع مصر /**أوسلو** سبتمبر1993مع منظمة التحرير/ **وادي عربة** مع الأردن 26 أكتوبر 1994. كان التفاوض على مبدأ **الأرض مقابل السلام**/ مركزية القضية الفلسطينية/ إقامة دولة فلسطينية مستقلة / تطبيق القرارات الدولية/حل قضية اللاجئين. كان سلاما باردا اقتصر على الحكومات والترتيبات الأمنية، وفشلت «إسرائيل» في تحقيق تطبيع شعبي، وثقافي وروحي واقتصادي. وباستثناء التجارة والسياحة والغاز لم يحقق التطبيع ل«اسرائيل» مزايا كبيرة مع كل من مصر والأردن.

بالمقابل في النموذج الجديد حصل تحول نوعي. فقد تغير المبدأ على قاعدة **السلام مقابل السلام**، غابت القضية الفلسطينية/ لم تعد الدولة الفلسطينية غاية التفاوض وموضوعه/ غابت قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن/ لا ذكر للقدس باعتبارها عاصمة الدولة/ ولا ذكر لقضية اللاجئين. في هذه المرحلة تحول الاتفاق الى مقدس. تم دمج الدين بالسياسة وهنا مكمن الخطورة.

بعد اتفاقية أوسلو ومعاهدة وادي عربة عُقدت المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية فمن **قمة الدار البيضاء** سنة 1994 الى **قمتي عمان** 1995 و**القاهرة** 1996، حتى **قمة الدوحة** 1997. وترافقت مع اللقاءات الثقافية من **غرناطة (1993) الى لقاء باريس** (تموز 94)، و**لقاء كوبنهاغن** (كانون الثاني 1997). بدا أن الاقتصاد والثقافة في سلة واحدة.

لهذه المرحلة مقدمات تاريخية وسياق تطوري وتحضير وتخطيط، فإن رصد **تحول المشهد الجيو سياسي والاستراتيجي مسألة ضرورية لفهم هذا السياق. فمن مبادرة السلام العربية 2002** التي قدمتها المملكة العربية السعودية في قمة بيروت في سنة 2002 ،الى **الربيع العربي2011** الذي أعاد توزيع مراكز القوة بين الدول العربية لمصلحة دول الخليج وساهم في خلق ما يمكن أن نسميه «خلجنة» الشرق الأوسط، الى **انقسام مجلس التعاون الخليجي 2017** عندما قطعت السعودية والإمارات والبحرين (مع مصر) علاقاتها الدبلوماسية وفرضت حصاراً على

قطر واتهمتها بدعم جماعات متطرفة والتقرب من إيران، **الى وثيقة الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك** هي البيان المشترك الذي وقعه البابا فرانسيس من الكنيسة الكاثوليكية والشيخ أحمد الطيب الإمام الأكبر للأزهر 2021في أبو ظبي عاصمة الإمارات العربية المتحدة. **الى صفقة القرن 2020** التي أُعلنها الرئيس السابق دونالد ترامب، وقوامها الاعتراف ب «إسرائيل»/ انهاء حالة الصراع/ تصفية القضية الفلسطينية/ الاندماج في منظومة «إسرائيل» الإقليمية/ التطبيع على كل المستويات والمجالات الأمنية والعسكرية والتجارية والاقتصاد، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة ل«إسرائيل» ضم كافة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية/ خضوع منطقة وادي الأردن للسيطرة الأمنية والسيادية الإسرائيلية/ اشتراط إقامة دولة فلسطينية بشروط صارمة ومقيدة تخلو من السيطرة العسكرية الكاملة والسيادة الحقيقي/. إنشاء صندوق استثمار دولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني ودول المنطقة المجاورة. لكن هذه الصفقة فشلت بسبب رفضها العربي والفلسطيني.

بعد عام على توقيع الاتفاقيات امارات/البحرين، افتتح في أبو ظبي 16 شباط بغياب شيخ الأزهر، مشروع **بيت العائلة الإبراهيميّة** الذي يضم مسجدًا وكنيسة وكنيسًا في مبنى واحد، ليُقدَّم نموذجًا رمزيًا للتّعايش بين الأديان.

بعد توقيع الاتفاقات كان الهدف الواضح: **توسيعها وحمايتها.** فالعمل على ضم دول إضافية خاصة السعودية وإبرام اتفاق معها وهو هدف تسعى واشنطن إلى تحقيقه منذ سنوات.. لكنه تعثر. ومع تعثر هذا التوسع وأمام الصعوبات التي واجهها، بدأت تطرح صيغ بديلة، لتوسيع إطار التطبيع بأشكال متعددة منها: **الانضمام الكامل، أو صفة مراقب، أو شراكة جزئية**، وهي صيغ تعكس رغبة إسرائيلية في خفض السقف أمام دول يصعب عليها سياسيًا الانضمام الكامل في الوقت الراهن. وأيضا ضرورة حماية هذه الاتفاقيات فتحت عنوان تعزيز وتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية عقدت اللجنة **الفرعية للسياسة الخارجية والإعلام الخارجي**

التابعة للكنيست الإسرائيلي جلستها رقم 88. وتكشف مداولات الجلسة أن «إسرائيل» لا تتعامل مع الاتفاقيات الإبراهيمية باعتبارها فصلًا دبلوماسيًا اكتمل منذ العام 2020، وإنما كمسار مفتوح يحتاج إلى تثبيت بعد الحرب وتوسيع عند توفر الظروف السياسية.

في الإطار نفسه، لا يمكن فهم ما يجري الا في وضع هذه الاتفاقات في سياقين: **المشروع الأميركي للشرق الأوسط والمشروع الإسرائيلي للشرق الأوسط.**

التطبيع ضمن الرؤية الأميركية:

فلو استعرضنا المبادرات منذ حرب الخليج الثانية 1990الى ما بعد احداث 11ايلول 2001واحتلال العراق 2003 الى طوفان الاقصى20023 الى ضرب ايران2026 نجد ثمة ثابت فيها.

من مبادرة روبرت بيلليترو 1995 مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى في عهد إدارة الرئيس بيل كلينتون الذي طرح رؤية رسمية في خطاب شهير أسماه عام الأمل /الى **مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI)** في عام **2002** تأسست من قبل وزارة الخارجية الأمريكية /1995 **الى مبادرة كولن باول في الشرق الأوسط** 2002 والمعروفة رسمياً باسم **الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل لسنوات مقبلة/** الى مبادرة **منطقة التجارة الحرة الأمريكية الشرق أوسطية(U.S.–MEFTA)** أعلن عنها الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن في مايو 2003 بهدف إقامة منطقة تجارة حرة تدريجية بين الولايات المتحدة ودول الشرق أوسط كبرنامج تابع لوزارة الخارجية الأمريكية **الشرق أوسط الجديد كوندوليزا رايس** خلال الحرب على لبنان عام 2006، حين وصفت الأحداث بأنها «مخاض ضروري لولادة شرق أوسط جديد/ الى **مبادرة» الشرق الأوسط الكبير" (BMENA) عام 2004:** قُدمت خلال قمة مجموعة الثماني (G8) طرحته إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش ودول مجموعة الثماني «./الى **مشروع الشرق الأوسط الإقليمي (MER** أو ما يُعرف بمشاريع «الشرق الأوسط الجديد» أو الممرات الاقتصادية مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق

الأوسط وأوروبا يقوم **المشروع** على ربط الهند بأوروبا عبر شبكة متكاملة من السكك الحديدية والموانئ وكابلات الطاقة والبيانات، تمر عبر الخليج العربي(IMEC) **الى صفقة القرن:** خطة السلام السابقة التي طرحت لتسوية القضية الفلسطينية عبر مشاريع اقتصادية واسعة ودعم استثماري بمشاركة إقليمية ودولية /الى **مجموعة I2U2**تأسست في تشرين الأول/2021 عقدت قمتها الافتراضية الأولى في يوليو 2022 لإطلاق مبادرات مشتركة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي خلال اجتماع ضم وزراء خارجية الولايات المتحدة و«اسرائيل» والإمارات، بهدف متابعة تطبيق «اتفاقات أبراهام/ **الى مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC)** وهو مشروع استراتيجي يربط بين آسيا ومنطقة الخليج وأوروبا لتعزيز التنمية الاقتصادي. أُعلن عنه رسمياً في سبتمبر 2023 خلال قمة العشرين في نيودلهي/ الى **استراتيجية ما بعد الحرب 2026 التي** تعمل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على إعداد استراتيجية شاملة للشرق الأوسط لمرحلة ما بعد الحرب مع إيران: إنشاء اصطفاف إقليمي بين حلفاء الولايات المتحدة لاحتواء إيران، على أن تكون الولايات المتحدة ضامنا لهذا الترتيب/ بذل جهود منسقة لإنهاء التداعيات الإقليمية لهجمات 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 من خلال تأمين المرحلة التالية من خطة ترامب بشأن غزة، والتوصل إلى اتفاق أمني بين إسرائيل وسوريا، وتنفيذ الاتفاق بين إسرائيل ولبنان/. توسيع اتفاقيات أبراهام والتوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل.

واثناء توقيع الاتفاقيات في 15 سبتمبر/ أيلول 2020، ردّد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وصهره جاريد كوشنر عبارة **الشرق الأوسط الجديد**» في وصفهما للمشهد الذي سيتشكّل إثر توقيع هذه الاتفاقيات

والملفت ان البيت الأبيض كان راعي لكل الاتفاقات: كامب دافيد (كارتر)/ أوسلو ووادي عربة (كلينتون)/ الامارات الأردن السودان المغرب (ترامب) وهذا يدلل على أهمية «إسرائيل» في السياسة الاميركية.

تقرير

بين بريطانيا وكيان العدو
أزمة عابرة أم خلاف جذري؟

لينا شلهوب

تشهد العلاقات بين بريطانيا والكيان الصهيوني، الحليفين التقليديين، اليوم واحدة من أسوأ مراحل التوتر الدبلوماسي والسياسي في تاريخها المعاصر، وذلك بعد تصاعد الأزمة بينهما بشكل حاد في أيلول الحالي على خلفية الملف الاستيطاني ومستقبل حل الدولتين. وقد وصل الخلاف إلى تدهور االعلاقات بينهما وإلى فرض لندن عقوبات واسعة ضد المستوطنات «الإسرائيلية» في الضفة الغربية المحتلة. فالدولة العظمى التي أصدرت وعد بلفور في 2 تشرين الثاني عام 1917 لدعم تأسيس وطن لليهود في فلسطين، ها هي اليوم تدخل في أزمة مع الكيان الذي طالما مدّته بالسلاح ودعمت إقتصاده من كافة النواحي.

التطورات بين الجانبين لم تكن بنت ساعتها، بل تأتي امتداداً لسلسلة من التوترات المتراكمة خلال الأعوام السابقة، مثل فرض بريطانيا عقوبات

على وزراء «إسرائيليين» متطرفين واعترافها بالدولة الفلسطينية في عام 2025. إلا أن الموضوع الذي فجّر الخلاف بين الطرفين هو مشروع «إي 1» الذي يُعد من أبرز المخططات الاستيطانية «الإسرائيلية» في الضفة الغربية، إذ يهدف إلى بناء أكثر من 1200 وحدة استيطانية، عبر ربط مستوطنة «معاليه أدوميم» بالقدس المحتلة بهذه التجمعات الاستيطانية ومصادرة أراض فلسطينية، مما يهدد التواصل الجغرافي بين شمال الضفة وجنوبها، ويقوض إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافياً.

بريطانيا ذهبت أبعد من فرض العقوبات إذ استدعت وزارة خارجيتها القائم بالأعمال «الإسرائيلي» لديها، وأبلغته «برفض المملكة المتحدة الشديد» لطرح مناقصة مشروع بناء المستوطنات، مطالبة حكومة بنيامين نتنياهو بالتراجع عنها فوراً. وجاء ذلك وسط خطوات لطرح حزمة شاملة من الإجراءات رداً على سياسات الحكومة «الإسرائيلية»، شملت حظراً تجارياً على بضائع المستوطنات الإسرائيلية المقامة في الضفة الغربية، وفرض عقوبات على المستوطنين المعتدين في 8 أيلول الجاري وعلى أفراد وشركات تموّل بناء المستوطنات ووقف تصدير بعض الأسلحة، واعتبار الاحتلال غير قانوني، والتصريح بأن بعض ممارسات المستوطنين ترقى إلى «تطهير عرقي». وتأتي هذه الخطوات بعد تعهد رئيس الوزراء البريطاني آندي برونهام بتغيير جذري في سياسة بلاده تجاه «إسرائيل». هذه الإجراءات أغضبت «إسرائيل ودفعت حكومتها إلى إغلاق القنصلية البريطانية العامة في القدس الشرقية وسحب الاعتماد الدبلوماسي من طواقمها، مانحة أفرادها مهلة سبعة أيام فقط لمغادرة البلاد، كما أدت إلى وقف مشاركة بريطانيا في مركز التنسيق الذي تقوده الولايات المتحدة بشأن غزة، وإنهاء دورها في تدريب قوات السلطة الفلسطينية، ومنع عدد من النواب والشخصيات البريطانية من دخول «إسرائيل» والأراضي الفلسطينية المحتلة.

الجدير ذكره أن القنصلية البريطانية هي بعثة تاريخية تمثل قناة اتصال مباشرة بين بريطانيا والفلسطينيين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وتؤدي وظائف سياسية وقنصلية وتنموية. ولذلك يحمل إغلاقها دلالة تتجاوز الخلاف الثنائي بين بريطانيا وكيان العدو، لأنه يستهدف الحضور الدبلوماسي البريطاني المخصص للعلاقة مع الفلسطينيين.

ويعتبر عدد من خبراء السياسة أن قيام بريطانيا بفرض قيود على التجارة مع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة يمثل تحولاً لافتاً في السياسة البريطانية تجاه القضية الفلسطينية في ما يبدو بداية الفعل السياسي والاقتصادي، فاستهداف الشركات والبنوك وشركات التأمين التي تموّل الاستيطان يمكن أن يضع المؤسسات «الإسرائيلية» أمام خيار صعب، فإما مواصلة العمل في المستوطنات، وإما حماية مصالحها في السوق البريطانية والأسواق الأوروبية الأخرى.

هذا التحول في السياسة البريطانية حيال كيان العدو جاء إثر حجم الجرائم المرتكبة من قبل هذا الأخير على الأرض والذي تمثّل في عنف المستوطنين والتوسع الاستيطاني من خلال الاستيلاء على الأراضي، وحرق المنازل والمزارع، وتدمير مصادر الرزق، وإغلاق الطرق، والسيطرة على المياه، والاعتداء على السكان، ثم دفع الفلسطينيين إلى الرحيل.

العامل الثاني في التحول البريطاني حيال العدو الصهيوني هو استمرار الضغط الشعبي داخل بريطانيا. فمنذ بدء الحرب على غزة، شهدت لندن ومدن بريطانية أخرى سلسلة من المسيرات والاعتصامات الكبرى التي شارك فيها الملايين على امتداد الأعوام الماضية، كما شهدت الضغط على النواب، وحملات المقاطعة وسحب الاستثمارات، والتحرك داخل الجامعات والمجالس المحلية. مما شكّل حركة اجتماعية ونقابية وإعلامية واسعة ضمت «حملة التضامن مع فلسطين» والنقابات والطلاب والأكاديميين، والأطباء والمحامين والإعلاميين.

أما العامل الثالث، فهو الحصار الحقوقي والإعلامي. فقد أسهمت تقارير منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمات فلسطينية، في توثيق منظومة الاستيطان والفصل العنصري والتهجير القسري.

السؤال المطروح اليوم هل ستتصاعد الأزمة بين الجانبين وتتغير العلاقة بينهما، أم أنها أزمة دبلوماسية عابرة سيتجاوزها الجانبان كما حدث في أزمات سابقة؟

العولمة والذكاء الاصطناعي

نجيب نصير

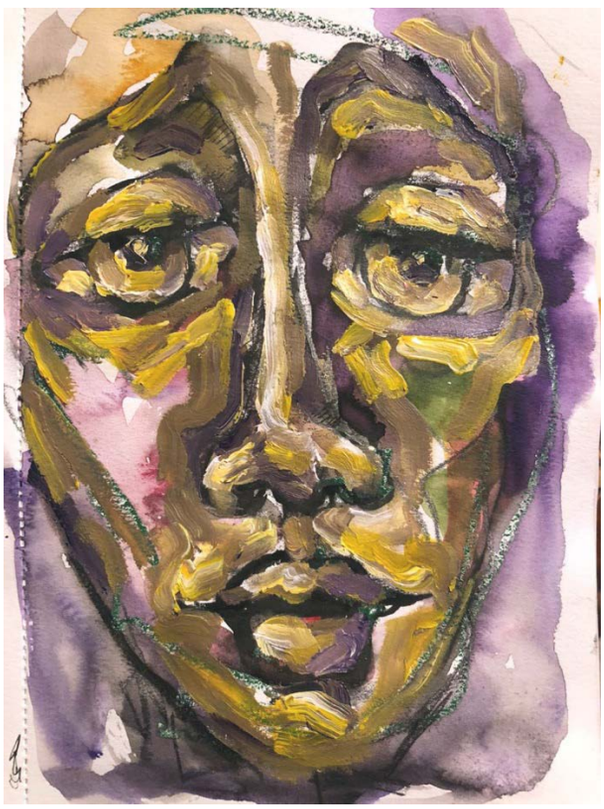

الفنانة عايدة سفر

حجر الزاوية

من سوء تقديرات الثقافات العربية، أنها تعاملت مع المنتجات المعرفية العالمية كمرحلة مؤقتة، في انتظار أن تسود ثقافاتها هي، فلا يصح إلا الصحيح، ولكن حسابات الواقع مع جريان الزمن، أثبتت أن هذا الانتظار ما هو إلا تخلف يبحث عن فرصة ليتحول إلى تخلف صاف لا تشوبه شائبة، على الرغم من مشاغبات التكنولوجيات الكثيرة، على ذرائع التخلف المجيدة، في حالة من الرقص الأهوج، الذي يشبه رقصة الطير المذبوح، وهذا لم ينبه التفكيرية العربية ذات المرجعيات الثقافية المختلفة، للإتيان بمنتجات تفكيرية، أو توليد سياقات ثقافية مضادة للتخلف، أو فهم العالم بطريقة معرفية على الأقل، إلا باستثناءات فردية، لا تسمن ولا تغني عن جوع، وفوق ذلك تم وأدها، بكراهية غير متحضرة، لا تسمح بالمشاركة في تمثّل الإنجاز المعرفي الإنساني، سوى عن طريق تسول التكنولوجيات، من وسائل

النقل والاتصال، حتى الطبابة وإنقاذ الأرواح.

صحيح هو أن الحداثة تتوجت بحربين عالميتين، واحدة تخص التجارة، والثانية تخص التظالم القومجي الذي نتج عن اختلال الموازين، بسبب فرض المنتصرين عقوبات مهينة على المهزومين، ولكن الحداثة لم تتوقف عن الإنتاج والإنجاز، منتقلة بسلاسة إلى ما بعد الحداثة، وهذا ما أنتج لدينا وصلة ردح وذم متواصلة، عن فساد الاجتماع الإنساني لديهم (هم)، على الرغم من نجاحهم بالاستثمار في مجتمعاتهم (أوربا ومراحل توحيدها، ولم نقل اليابان، وغيرها)، ولكن باعتبارنا لها «مرحلة وتعدي» وسيظهر للكون أحقية (وليس صوابية) نظرتنا للحياة والكون والفن، ما شكل انتصاراً وعدوياً نعيشه بوهم الإستعلاء، وبتغطية من فكرة الإضطهاد المعروفة، دون الإلتفات إلى فكرة المساواة التأسيسية في أي نشاط تفكري/معرفي، فالمساواة ممنوعة من جذور الثقافات العربية، نشداناً لتنافس أخلاقوي هو من خارج حلبة التنافس الإنجازي للأمم والشعوب، والجمعات غير المصنفة مجتمعياً، وهكذا تم القبول ثقافياً «بمرحلة وتنتهي» على طريق لا يصح إلا الصحيح، ولكن العولمة صدمت هذه الثقافات، فتوارت دفاعياً خلف عقدة الاضطهاد، لدرجة باتت كوميديا سوداء واقعية، حيث تحت مظلتها، نقوم بحروب خاسرة سلفاً، ليس مع عدو خارجي «إذا أمكن» فقط، بل في حروب داخلية، تحطم البنية الثقافية لأعضاء المجتمع المغيب، بفعل الانقسام الثقافي، الذي لا وجهة له، إلا الفساد والإفساد، كصورة عن التظالم الإيديولوجي الأحمق، هذه الحروب الداخلية التي حصدت من إمكانيات الشبع والمنعة، ما لم تحصده أية حرب خارجية، ومع كل ذلك تم النظر إلى العولمة، لا كإمكانية لركوب القطار، بل بالتخلف القصدي عن موعده، فصارت العولمة باطلة و متوحشة وغبية وغير عادلة واستعمارية ونرفض المشاركة بها، ورضيت ثقافاتنا بالاستبداد بينما تموت مرحلة العولمة لنري العالم ما لدينا من حق وفضائل، ولكن العولمة تجاوزتنا مرة أخرى، بعد أن حددت لنا نوع الاستبداد الذي يحافظ على تخلفنا، وتقدمها هي، ما يعني استمرارها في نسغ

الحياة «الدنيا»، أخذةً وضعية المنافس المستمر، دون تمرحل أو انتظار نهايات سعيدة، فسعادة الشعوب هي أمر يومي تمارسه هذه الشعوب بناء على منجزات تحضرية مضافة، ولا مجال لمقارنة أو انتقاد (لا أقصد النقد)، فالواقع واضح للجميع.

الآن الذكاء الاصطناعي كمولود شرعي للعولمة، التي لما نزل نرفضها إلا بشرط واحد، وهو أن نكون قادتها وأساتذتها (وهذه بالحقيقة عقدة الاضطهاد)، ولكن الذكاء الاصطناعي فاجأنا، وها نحن نعد العدة لمفاجأته، تحت دعوى تسخير مقدراته (التي لا نعرفها حتماً)،كتكنولوجيات جاهزة للاستعمال المنزلي، حيث تظهر القامات والمكانات الحقيقية على مصور المخطط البياني المعرفي، فتبدو كمنحدر قوي من جهة منتجي الذكاء الاصطناعي، و كتسلق سيزيفي من قبل مستهلكي التكنولوجيات الجاهزة، والمشكلة هنا بالـ «سيزيفي» الذي نعرفه مسبقا، فنلجأ إلى شكاوى المظلومية والغدر والأخلاق والاستعمار والغزو الاقتصادي والثقافي والأخلاقي، فنتدحرج على المنحدر الصاعد ونحن منهكون من استنفاد إمكانياتنا، وفي موضع أسوأ بكثير مما كنا قبل بداية المرحلة التي سوف تنتهي حتماً بانتصار الحق على الباطل، وليس بانتصار الصواب الذي لا نملكه على الخطأ الذي يملكه الآخرون!!!!.

هل الذكاء الاصطناعي مرحلة كما نقدر نحن؟ مرحلة وتنهي؟ لا يمكن الاعتقاد بهذا، بعد معرفتنا للتوالدية المعرفية التي أنتجتها الحداثة، وعلينا ترك سؤال لماذا تقدموا هم وتخلفنا، (طبعاً يعتقد الكثيرون أننا نحن المتقدمون)، فلا إجابة عقلانية عليه، ربما علينا تغيير السؤال، فمن يجرؤ؟.....

بلى هناك من سأل وتمت إبادته، إذ قال: ما الذي جلب على شعبي هذا الويل؟..... لم يتابع أحد هذا السؤال، حتى من مناصريه، فالسؤال يتضمن متواليات التحضر ومن ثم التقدم والارتقاء، ليبدو كم نحن مشاركون في جلب هذا الويل.

مجتمع

حرب سوريا كانت فلسفية بالوكالة

أُسقطت الدولة وانتصرت التفاهة!

نظام مارديني

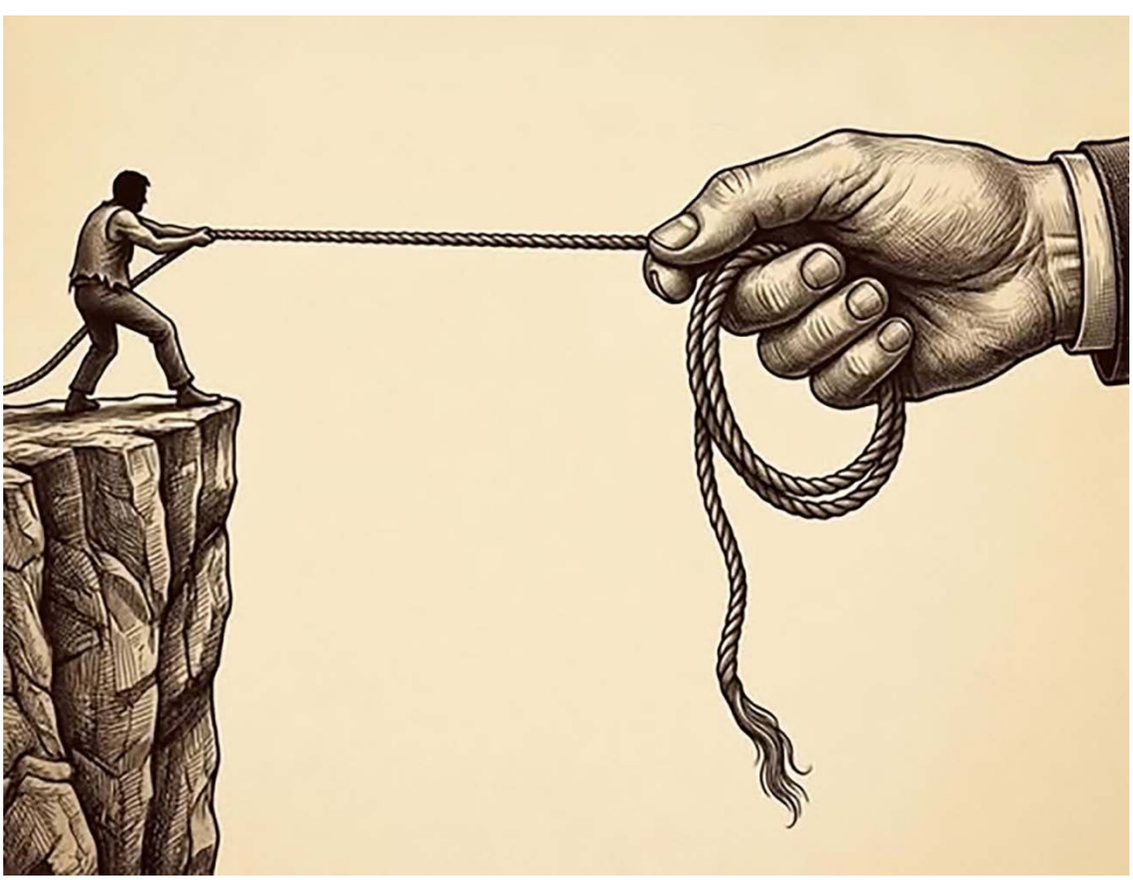

لم تكن الحرب السورية التي كان يُراد لها أن تكون «أهلية»، بين 2011 ـ 2024، مجرّد حدث عسكري أو صراع جيوسياسي، بل تحوّلت إلى اختبار فلسفي عميق لمفاهيم العقل، والأخلاق، والمسؤولية، والمعنى؛ كانت حروبًا بالوكالة وتدخّلات خارجية باسم الحرية والديمقراطية. في هذا السياق، **لم يعد السؤال الفلسفي يدور حول شرعية الحرب من حيث المبدأ فقط، بل حول موقع الفيلسوف نفسه: هل هو شاهد؟ أم مشارك؟ أم ناقد من الخارج؟ أم ضمير يُستدعى بعد فوات الأوان؟**

هدف الحرب الداخلية كان، كما كُشفت أوراقها، هو نقل سوريا من

موقع الدولة «المعاقبة» إلى موقع الدولة «المنصاعة». لكن نجاح هذا الانتقال لن تحدّده المراسيم الأميركية ولا المصافحات الدبلوماسية ولا تنازلات السلطة، بل قدرة الشعب السوري على إثبات أن التحوّل لم يشمل طبيعة الحكم، بل لغة السلطة أيضًا، والتي ستأخذ البلاد إلى فوضى ستستمرّ قرنًا كاملاً، إن لم يأخذ الشعب السوري المبادرة وتصحيح المسار.

تكشف مراجعة مواقف الفلاسفة خلال حقبات الحروب (الحربان العالميتان، الأولى والثانية، وحرب فيتنام) عن تباينات حادة لا يمكن اختزالها في انقسام بسيط بين «مع» و «ضد» الحرب. بعضهم انخرط في الصراع بوصفه معركة أخلاقية أو وجودية، قبل أن يصطدم بواقع العنف والانقسام والتضليل. بعضهم رفض الانحياز دفاعًا عن الإنسان الفرد في مواجهة منطق المعسكرات. آخرون حاولوا فهم الحرب بوصفها ظاهرة بنيوية: نتاج الدولة الحديثة، أو الجماهير المؤدلجة، أو انهيار المجال العمومي، أو فشل السياسة في احتواء الاختلاف. وبين هذه المواقف، ظهرت أسئلة جديدة حول مسؤولية الفكر حين يتحوّل إلى أداة تعبئة، أو حين يُستدعى لتبرير القتل باسم الضرورة التاريخية. ولكن الحرب لا تُثبت من هو على حقّ، بل فقط من بقي حيًّا، ودفع ثمن موقفه سجنًا وتهجيرًا وإقصاءً أكاديميًّا.

الفلسفة لم تقدّم موقفًا واحدًا من الحرب، بل كشفت هشاشة اليقين الأخلاقي وسهولة انزلاق الفكر إلى التبرير حين يفقد مسافته النقدية.

كشف موقف الفيلسوف الألماني مارتن هايدغر، خلال صعود النازية عن الوجه الآخر للفلسفة حين تنخرط في خطاب «المصير التاريخي» وتذوب في السلطة، معتبرًا أن القيادة تجسيد للحقيقة ذاتها. هذا الانخراط جعل من الفلسفة أداة شرعنة بدلاً من أن تكون أداة مساءلة.

الحروب الأهلية وضعت الفلاسفة أمام معضلة أشدّ تعقيدًا. هنا لا يوجد عدوّ خارجي واضح، بل عنف داخليّ يمزّق المجتمع واللغة والذاكرة.

في القرن الحادي والعشرين، تغيّرت طبيعة الحرب مرة أخرى. لم تعد حدثًا يُعلن ثم ينتهي، بل

حالة شبه دائمة: حروب بلا جبهات واضحة، عنف منخفض الشدّة لكنه مستمر، وحضور كثيف للتكنولوجيا والإعلام. وصف الفيلسوف الإيطالي، جورجيو أغامبن، هذا التحوّل من خلال مفهوم «حالة الاستثناء»، حيث تصبح الإجراءات الطارئة قاعدة دائمة وتُعلّق الحقوق باسم الأمن. الفيلسوفة الأميركية جوديث بتلر، ركّزت على البعد الأخلاقي- الإعلامي للحرب المعاصرة، متسائلة عن الأرواح التي تُعتبر قابلة للحزن وتلك التي يُسمح بزوالها دون أثر.

إدوارد سعيد (مفكّر وناقد فلسطيني) قدّم نقدًا حادًّا للتدخلات الغربية في العالم العربي، معتبرًا أن تصوير الشرق بوصفه عاجزًا عن حلّ أزماته هو الشرط الثقافي الذي يجعل التدخّل يبدو عقلانيًّا وأخلاقيًّا. يورغن هاب رماس (فيلسوف وعالم اجتماع الماني) حاول التوفيق بين القانون الدولي ورفض الحرب، فدافع بتحفّظ عن التدخّلات متعدّدة الأطراف الخاضعة لإجماع دولي صارم.

إنّ العنف، حتى حين يُمارس باسم العدالة (مجازر الساحل والسويداء والشيخ مقصود في حلب)، يولّد منطقًا خاصًّا به يُفرغ الإنسان من إنسانيته. وهو تشخيص يجعل من الحرب الأهلية انهيارًا أخلاقيًّا شاملاً لا يمكن تبريره بأيّ غاية.

إنّ ضياع الجغرافيا السورية لن يقتصر أثره على التفريط بالحقوق التاريخية فحسب، بل سيمتدّ أثره ليصيب الإرادة الوطنية والقرار الوطني المستقلّ في مقتل، ويجعل من السيادة مجرّد سلعة تُباع وتُشترى على «قارعة» البازارات الدولية.

منذ بداية حملته الرئاسية الأولى (2017) لم يُخفِ الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، رؤيته المظلمة لـ«الإسلام»، وكانت هذه الرؤية جزءًا من الحملة لكسب الأصوات عبر تخويف الأميركيين من الأخطار التي يحملها «إسلاميون متطرّفون»، وكان قد قال إنّ الإدارة الأميركية في عهد باراك أوباما وشريكته هيلاري كلينتون كانت وراء تأسيس هذه الجماعات التكفيرية المتطرّفة (راجع تصريحه في 10/8/2016). ودعا ترامب أنصاره إلى مواجهة «إيديولوجية الإسلام الراديكالي البغيضة»، حسب وصفه،

وقال: «يجب ألا يُسمح لها بالتوطّن أو الانتشار في أوساط مجتمعاتنا». وتتشابه هنا الترامبيّة مع المكارثيّة في أنّها تعمل على تضخيم الخطر وصناعة الخوف من خلال اختراع عدوّ متوهّم وشيطنته، تزوير المعلومات ونشر الشائعات وهو ما درج عليه ترامب حتى الآن.

لم يسبق أن كانت السياسة الأميركية بهذا الصلف والوضوح مما كانته سابقًا، وهي التي تحتفل هذه الأيام بمرور 250 عامًا على قيام الولايات المتحدة الأميركية، إذ يبدو ترامب شديد الوضوح في الكثير من خطواته الدولية، وحتى إذا شابها بعض الغموض، فإنها كثيرًا ما تنجلي عندما يتعلق الأمر بالمحيط الإسرائيلي وفي صلبه الصراع الدائر اليوم، ذلك أنّ وضوحه كان قد بلغ في أنقرة (خلال قمة الناتو 8 تموز) درجة لم تكن معهودة. صحيح أنها لم تكن المرة الأولى التي يجاهر فيها ترامب بـ «منحه» الجولان السوري للكيان الإسرائيلي، فهو سبق له وأن كتب العام 2019 وثيقة تشي بذلك، لكنها المرة الأولى التي يجاهر فيها أمام رئيس سوريّ والذي لم يردّ على كلام ترامب بالرفض لطلبه والتأكيد على سوريّة الجولان. والشاهد هو أن «المقابل» لم يتأخّر، فقد جاء في رسالة ترامب المكتوبة إلى الشرع «لقد أبلغت الكونغرس اليوم بقراري إلغاء تصنيف سوريا دولة راعية للإرهاب، ووفقًا للقانون، سيجري الكونغرس مراجعة مدّتها 45 يومًا لإقرار هذا القرار نهائيًّا». ومن شأنها أن تكون درسًا سوريًّا لكل الدول التي تعيش ظروفًا مشابهة، وبمعنى آخر درسًا لكل الدول التي يتحكّم العامل الخارجي باستقرارها ونموّها وازدهارها.

ولربما كان أول المدعوين لاستحضار هكذا مناخات هي الدولة اللبنانية، التي يجب أن تضع نصب عينها إمكان استنساخ السيناريو السوري على أراضيها، كأن «يمنح» ترامب مزارع شبعا وتلال كفر شوبا، إن لم يكن أكثر لـ «إسرائيل».

في هذا العالم الجديد، تقاس شرعية الدول بمدى انصياعها للأسواق، لا بتمثيلها لشعوبها، وبمدى فتحها لحقولها وموانئها وشركاتها العابرة للقارات، لا بقدرتها على حماية مواردها.

سوريا، في هذا السياق، لم تعاقَب لأنها فاشلة، بل لأنها حاولت أن تكون دولة. حاولت أن تقول: هذه أرضنا، وهذه مواردنا، وهذا قرارنا.

لم يكن قرار الولايات المتحدة رفع اسم سوريا من قائمة الدول الراعية للإرهاب إجراءً قانونيًّا عابرًا، إنه إعلان سياسي عن بدء مرحلة جديدة من العلاقة الأميركية مع سوريا.

كانت سوريا مدرجة على قائمة الإرهاب منذ عام 1979، لكنّ واشنطن التي عاقبت الدولة السورية لعقود، قرّرت منح حكومة الرئيس أحمد الشرع فرصة للخروج من العزلة، وفتح الطريق أمام عودة البلاد إلى النظام المالي الدولي واستقبال الاستثمارات والمشاركة في مشاريع إعادة الإعمار.

ليس أخطر ما في تفاهة ترامب أنها موجودة؛ فالتفاهة قديمة قدم البشر. لكن الخطر يبدأ عندما لا تعود التفاهة مجرّد سلوك فردي، بل تصبح قيمة عامّة للسلطة.

فهل التفاهة نفسها صارت أداة حكم، ولأن الدولة جرى تفكيكها من الداخل، وتحويلها إلى كيان هشّ ومحاصر وتباع مؤسساته لكل مشترٍ، وقابل للابتزاز أو للإزاحة، متى ما تجرأ الحاكم على الخروج عن النصّ؟!

ليست السلطة دائمًا بحاجة إلى أن تمنع الناس من التفكير. أحيانًا يكفي أن تجعل التفكير أقلّ جاذبية. أن تُغرق المجال العام بالضجيج، حتى يصبح الهدوء غريبًا. أن تجعل السخرية أسرع من الحجّة، والانفعال أسرع من المعرفة، والفضيحة أسرع من التحقيق... أن تمنح الشخص الذي لا يقول شيئًا مساحة أكبر من الشخص الذي لديه ما يقوله. أليس هذا ما يحدث اليوم تمامًا في سوريا، وقد احتلّ الترند والتافهون والذباب الإلكترونيّ المروّج لكلّ ما هو بخس وبذيء الواجهة، قمعًا وتبخيسًا ورذيلة؟

رأي

حين تسقط المعايير

نصير رماح

الفنان همام السيد

من «علّي ومعاوية» إلى أزمة المعايير »أنزلني الدهر، ثم أنزلني، ثم أنزلني حتى قيل: عليّ ومعاوية».

تكمن قوة هذه العبارة في أنها لا تتحدث فقط عن تقلّبات الدهر، بل عن لحظة أخطر: لحظة انحدار المعايير، حين يفقد المجتمع قدرته على التمييز، فيصبح المختلفان في القيمة والموقف والمكانة سواءً في نظر الناس، لا لأنهما متساويان فعلًا، بل لأن ميزان الحكم عليهما قد اختلّ.

وهنا تلتقي هذه العبارة، في معناها العميق، مع جوهر الفكر الذي أراد أنطون سعاده أن يبني عليه نهضة الإنسان والمجتمع، فالنهضة ليست مجرد تبديل أسماء أو مواقع، ولا مجرد رفع شعارات جديدة، بل هي قبل كل شيء إعادة بناء للإنسان الذي يملك ميزانًا صحيحًا للحكم على الأشياء والأشخاص والمواقف.

ولهذا لم يفصل سعاده بين النظام والأخلاق، بل قال بوضوح: «كل نظام يحتاج إلى الأخلاق. بل إن الأخلاق هي في صميم كل نظام يمكن

أن يُكتب له أن يبقى».

فحين تسقط الأخلاق، يسقط معها المعيار، وحين يسقط المعيار، يصبح الذكي والجاهل سواء، والصادق والكاذب سواء، وصاحب المبدأ وصاحب المصلحة سواء، والبطل والجبان سواء.

ولعل وسائل التواصل الاجتماعي تقدم اليوم أوضح صورة لهذه الأزمة. فقد أصبح لكل إنسان منبر، وصار العالم والمثقف والجاهل يكتبون في المساحة نفسها، وتصل كلماتهم إلى الناس عبر الأدوات نفسها، وليس الخطأ أن يعبّر الجاهل عن رأيه، فله ذلك، وإنما الخطر أن تتحول حرية التعبير إلى إلغاء للفارق بين الرأي والمعرفة، وبين الحجة والثرثرة، وبين الفكر والانطباع.

وسعاده يقول: «المجتمع معرفة والمعرفة قوة».

وهذه العبارة وحدها تكفي لتحديد موضع الخلل: فالقوة لا تأتي من مجرد القدرة على الكلام، ولا من عدد المتابعين، ولا من ارتفاع الصوت وقسوة الشتائم، بل من المعرفة التي تتحول إلى وعي وفعل.

والأمر نفسه ينطبق على مفهوم البطولة. فقد تستطيع اليد المسلحة أن تهزم جسدًا أعزل مهما كان قوياً، لكن ذلك لا يجعل صاحب السلاح بطلًا بالضرورة، كما أن الهزيمة المادية لا تجعل المهزوم جبانًا، القوة المادية شيء، والقوة المعنوية والأخلاقية شيء آخر، والبطولة ليست في امتلاك القدرة على إيذاء الآخرين، بل في امتلاك الإرادة التي تجعل القوة في خدمة قضية ومبدأ وحق.

ولهذا قال سعاده: «مارسوا البطولة ولا تخافوا الحرب، بل خافوا الفشل». فالبطولة، في هذا المفهوم، ليست استعراضًا للقوة، وإنما مسؤولية وموقف وثبات.

لكن سعاده لم يكن صاحب تصور رومانسي عن الحق، فهو لم يقل إن الحق ينتصر لمجرد أنه حق، بل ربط الحق بالقدرة على حمايته، حين قال: «إن الحق القومي لا يكون حقًا في معترك الأمم إلا بمقدار ما يدعمه من قوة الأمة، فالقوة هي القول الفصل في اثبات الحق القومي أو إنكاره».

وهنا يجب أن نفهم القوة بمعناها الأوسع: قوة الفكر، وقوة المعرفة، وقوة التنظيم، وقوة الإرادة، وقوة الأخلاق، والقوة المادية التي تحمي الحق. فالقوة عند سعاده ليست بديلًا عن الحق، بل وسيلة لحماية الحق وإثباته في الواقع.

ومن هنا تظهر خطورة ما نعيشه اليوم: حين يصبح عدد المتابعين معيارًا للمعرفة، وعدد المشاركات معيارًا لقيمة الكلام، والقدرة على الصراخ والشتيمة معيارًا لقوة الموقف، والسلاح معيارًا للبطولة، والقدرة على فرض الأمر معيارًا للحق.

عندها لا تكون المشكلة في وسائل التواصل نفسها، بل في مجتمع فقد ميزانه.

إن وسائل التواصل لم تُسقط الفوارق بين الناس، بل كشفت مدى استعدادنا للتخلي عن تلك الفوارق، فالمساواة الإنسانية لا تعني مساواة الآراء، والديمقراطية لا تعني مساواة الحقيقة بالوهم، وحرية التعبير لا تعني أن كل كلام يساوي المعرفة، والقوة لا تعني البطولة.

وهنا تحديدًا تظهر قيمة المشروع الأخلاقي عند سعاده: أن نبني إنسانًا يعرف أن الحرية مسؤولية، والقوة واجب، والمعرفة شرط، والأخلاق أساس، والبطولة موقف وليست مظهرًا.

فالدهر قد يُنزِل بالإنسان، لكن السقوط الأخطر هو أن يُنزل بالمعيار نفسه.

وحين يسقط المعيار، يصبح العالم والجاهل سواء، والبطل والجبان سواء، وصاحب الحق وصاحب القوة سواء، ويصبح المجتمع عاجزًا عن رؤية الفارق بين من يملك الحقيقة ومن يملك القدرة على تسويق الوهم.

أما النهضة الحقيقية، فهي أن يستعيد المجتمع قدرته على التمييز، أن يعرف أن ليس كل من كتب كاتبًا، ولا كل من تكلم مفكرًا، ولا كل من حمل السلاح بطلًا، ولا كل من انتصر بالقوة صاحب حق.

فالمعيار ليس في كثرة الأصوات والشتائم، بل في قيمة ما تقوله، وليس في ارتفاع الصوت، بل في عمق الحجة، وليس في امتلاك القوة وحدها، بل في الغاية التي توجَّه إليها هذه القوة.

وهذا هو الفارق بين مجتمع حيّ ومجتمع فقد بوصلته:

المجتمع الحي لا يسأل فقط: من الأقوى؟

بل يسأل أولًا: من صاحب الحق؟

ولا يسأل فقط: من يتكلم أكثر؟

بل: من يملك المعرفة؟

ولا يسأل فقط: من انتصر؟

بل: بأي قيمة انتصر؟

لأن أخطر هزيمة للمجتمع ليست أن يُهزم البطل أمام الجبان، بل أن يفقد المجتمع القدرة على معرفة أيّهما البطل وأيّهما الجبان.

وعندما يفقد المجتمع هذا الميزان، يصبح قول «عليّ ومعاوية» ليس وصفًا لانحدار رجل، بل إنذارًا بانحدار أمة حين تتساوى عندها القيم لأن ميزانها لم يعد قادرًا على التمييز.

ومن هنا، لا يبقى أمامنا في لحظة اختلال المعايير إلا أن نكون مع الحق، ومع ما يمثله من قيم النهضة: معرفةً وأخلاقًا وشجاعةً ونظامًا ومسؤولية، فالموقف لا يُقاس بمن نحب، ولا بمن نختلف معه، ولا بموقع الأشخاص وأسمائهم، بل بمقدار اقتراب الموقف من الحق وخدمته للمصلحة القومية، لأننا حين نتخلى عن الحق لحساب الأشخاص، أو نصمت عن الخطأ خوفًا أو مصلحةً، نكون قد خذلنا الحق من حيث لا ندري، وتركنا الباطل يتمدّد من حيث نزعم أننا نواجهه.

الانحياز للحق ليس موقفًا ظرفيًا، بل التزام أخلاقي لا يتبدّل بتبدّل الأشخاص والظروف، فالنهضة التي لا تنتصر لقيمها في لحظة الاختبار تكون قد خذلت نفسها قبل أن يخذلها الآخرون.

المبادرة والإبداع:
لا تنتظروا من يصنع المستقبل عنكم

د. ادمون ملحم

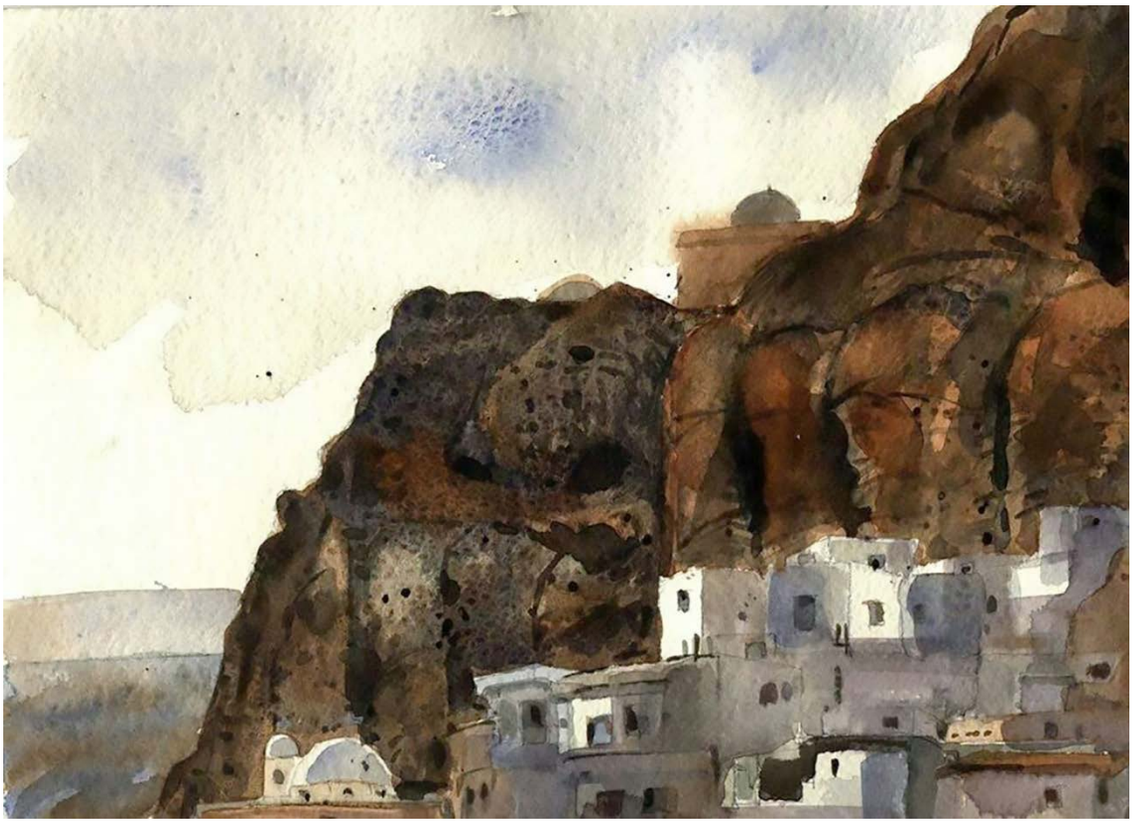

لا تصنع النهضات مستقبلها بالانتظار. فالأمم لا تتقدم لأن الظروف تتغير وحدها، بل حين يظهر فيها من يفهم واقعها، ويرى ما يمكن تغييره، ويملك الجرأة على المبادرة. فكل تقدم يبدأ بفكرة تتجاوز المألوف، ثم بإرادة تحوّل هذه الفكرة إلى عمل. ومن هنا يصبح الإبداع قوةً في صناعة المستقبل، لا مجرد رغبة في أن نكون مختلفين.

ومن هنا تكتسب المبادرة والإبداع مكانة أساسية في فكر أنطون سعاده. فالنهضة، في نظره، لم تكن نتيجة آلية لتطورات سبقتها، ولا ثمرة ظروف كان لا بد أن تنتجها، بل كانت فعلًا واعيًا خلاقًا تدخل في مجرى الحياة

ليغير اتجاهه. ولذلك رفض سعاده التفكير الذي يجعل التطور عملية تجري وحدها، مؤكدًا أهمية «**الإبداع والابتكار اللذين تتصف بهما النهضة السورية القومية وعقليتها المتحررة**».[1]

إنها نظرة تضع الإنسان في موقع الفاعل، لا المتفرج؛ وفي موقع من يصنع الاحتمالات الجديدة، لا من ينتظر أن تقدمها له الظروف.

الإبداع يبدأ بالوعي

لكن الإبداع، عند سعاده، ليس اندفاعًا عفويًا ولا رغبة في الاختلاف لمجرد الاختلاف. إنه يبدأ بالوعي والفهم والإدراك. وقد عبّر عن ذلك بوضوح حين قال:

«**ابتدأ الإبداع بالوعي والإدراك والفن، فلا إبداع إلا بوعي وفن وإدراك**».[2]

وهذا التحديد مهم، وخصوصًا للشباب. فليس كل من يأتي بفكرة جديدة مبدعًا، وليس كل خروج على المألوف تقدمًا. قد تكون الفكرة جديدة، ولكنها سطحية، وقد يكون العمل جريئًا ولكنه غير مدروس، وقد تتحول الرغبة في المبادرة إلى ارتجال إذا لم تسبقها المعرفة.

المبدع الحقيقي يبدأ بالسؤال: ما حقيقة المشكلة؟ ما أسبابها؟ ماذا يحتاج الواقع؟ وما الذي يمكن تحسينه أو تغييره؟

فالوعي يسبق المبادرة، والإدراك يوجّهها، والمعرفة تحميها من العشوائية.

لا تنتظروا أن يتغير الواقع وحده

في إحدى رسائله، رفض سعاده فكرة أن النهضة مجرد «نتيجة منطقية» لتطورات أدبية واجتماعية سبقتها. فلو كان التقدم يحصل تلقائيًا، لما كان للخلق الإنساني ولا للإرادة ولا للقيادة دور حقيقي في التاريخ.

إن الفرق كبير بين من يراقب التطورات ومن يتدخل فيها. الأول ينتظر ما ستأتي به الأيام، أما الثاني فيسأل: **ما الذي أستطيع أن أفعله لكي تسير الأمور في اتجاه أفضل؟**

وقد عبّر سعاده عن هذه الروحية بقوله:

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الثالث 1938-1939، «إلى إبراهيم حبيب طنوس»، بوينس آيرس، 1939/7/22.

2 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الثامن 1948-1949، «كلمة الزعيم في القوميين الاجتماعيين»، ملحق رقم 5؛ منشورة لاحقًا في صدى الشمال ـ صوت الجيل الجديد، بيروت، العدد 85، 1960/2/12.

إننا نشق في الحياة طريقاً جديداً نختاره نحن لأنفسنا ونعتمد عليه في تفكيرنا الخاص، وسوف يكون هذا الطريق من جملة الإنتاج الذي يأخذه الناس عنا.[1]

«نشق» هنا كلمة ذات دلالة عميقة. فالطريق الجديد لا يكون جاهزًا دائمًا، بل يحتاج أحيانًا إلى من يراه قبل غيره، ويجرؤ على البدء فيه، ويثابر حتى يصبح طريقًا يستطيع الآخرون السير عليه.

المبادرة تتجاوز انتظار التعليمات

وتتضح هذه الفكرة أكثر في رسالة سعاده إلى وكيل عميد الإذاعة، حيث لم يتحدث عن المبادرة بصورة فلسفية مجردة، بل في صميم العمل المؤسساتي. فقد رأى أن بعض المسؤوليات لا يمكن حصرها كلها في مواد ونصوص، لأنها تتطلب في الأشخاص القائمين عليها:

«**الأهلية الشخصية وقوة الفاعلية والاستنباط أو المبادرة**».[2]

وهذا درس بالغ الأهمية.

فالمسؤولية الحقيقية لا تعني أن ينتظر الإنسان تعليمات تفصيلية في كل أمر، ثم يتحرك فقط عندما يقال له ماذا يفعل. من يتولى مسؤولية ينبغي أن يفهم وظيفته وغايتها، ويتابع ما يجري حوله، وينتبه إلى المشكلات والحاجات، ويعرض ما يراه من حلول ومقترحات على المراجع المختصة.

وهذا لا يعني تجاوز الصلاحيات، بل يعني عدم تحويل النظام إلى عذر للجمود.

فقد يكون الإنسان منضبطًا، لكنه قليل الفاعلية؛ ينفذ ما يُطلب منه حرفيًا، ولكنه لا يرى ما ينبغي أن يُفعل. أما المبادر فيحترم النظام، وفي الوقت نفسه يفكر ويلاحظ ويقترح ويستنبط.

---

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الرابع 1940-1941، «الزعيم في سانتياغو».

2 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد الثامن 1948-1949، «إلى وكيل عميد الإذاعة»، صادر عن مكتب الزعيم، 1948/8/20.

المبادرة ليست فردية

وهنا يبرز تمييز أساسي بين المبادرة والنزعة الفردية. فالمبادرة لا تعني أن يعمل الإنسان وحده أو أن يجعل رأيه فوق العمل المشترك.

المبادر لا يريد أن يعمل خارج العمل المشترك، بل يريد أن يضيف إلى قوته وفاعليته. ولا يقول: «رأيي يجب أن يُنفذ لأنه رأيي»، بل يقول: «لدي فكرة أعتقد أنها يمكن أن تساعد، فلندرسها».

الفردي يجعل ذاته محور العمل؛ أما المبادر فيجعل الغاية محورًا له.

والفردي قد يرى في رأي الآخرين تهديدًا لمكانته؛ أما المبادر فيقبل أن تتطور فكرته أو تتعدل أو حتى تُستبدل بفكرة أفضل.

ولهذا لا تتعارض المبادرة مع العمل المؤسساتي. بل إن المؤسسة التي لا تسمح للأفكار الجديدة أن تظهر وتُناقش قد تتحول إلى جهاز جامد، كما أن المبادرة التي لا تعرف حدود المسؤولية ولا تحترم الغاية المشتركة يمكن أن تنقلب إلى فوضى.

المعادلة الصحيحة هي: **نظام يفتح مجال الفاعلية، وفاعلية تحترم النظام.**

ليس كل جديد إبداعًا

وقد ميّز سعاده أيضًا بين التجديد الشكلي والتجديد الذي يمس أساس الحياة. ففي حديثه عن الأدب، رأى أن الابتكار في الأسلوب، مهما كان جميلًا، لا يكفي إذا بقيت النظرة إلى الحياة على حالها. فالتجديد الحقيقي يتصل بفكر جديد وشعور جديد ونظرة تفتح أمام الإنسان آفاقًا أوسع. وقد ربط سعاده الإبداع بالقدرة على تجاوز المألوف، وتخطيط حياة جديدة، ورسم مثل عليا جديدة للأمة.[1]

وهنا يصبح الإبداع أكثر من إنتاج شكل مختلف أو فكرة طريفة. إنه البحث عن الأفضل: عن فهم أعمق، وطريقة أجدى، وحل أنفع، وحياة أرقى.

1 ـ أنطون سعاده، الأعمال الكاملة، المجلد السادس 1942-1943، الصراع الفكري في الأدب السوري.

من الفكرة إلى الإنجاز

المبادرة لا تنتهي عند اقتراح الفكرة. فكم من أفكار جيدة بقيت كلامًا لأنها لم تجد من يحمل مسؤولية تحويلها إلى عمل.

إذا رأيتم مشكلة، ادرسوها. وإذا وجدتم حاجة، اسألوا كيف يمكن تلبيتها. وإذا كانت لديكم فكرة، لا تكتفوا بالحديث عنها؛ طوّروها، واستمعوا إلى أهل الخبرة، وابحثوا عمن يمكن أن يشارككم تنفيذها.

ولا تجعلوا الخوف من الخطأ سببًا لعدم المحاولة. فليس كل مشروع ينجح من المرة الأولى، وليس كل فكرة تبلغ صورتها الأفضل منذ ولادتها. فالتعلّم نفسه يقوم على التجربة والمراجعة والتصحيح.

المهم ألا يتحول الخطأ إلى عناد، ولا الفشل إلى استسلام.

رسالة إلى الشباب

لا تجعلوا دوركم أن تنتظروا ما يقرره الآخرون لمستقبلكم.

اقرأوا، وافهموا، واسألوا. راقبوا واقعكم بعين ناقدة، لكن لا تجعلوا النقد نهاية العمل. ابحثوا عن الحلول، وقدّموا الاقتراحات، وطوّروا الأساليب، واستخدموا مواهبكم ومعارفكم في خدمة مجتمعكم.

ولا تسألوا فقط: **ماذا طُلب مني أن أفعل؟**

اسألوا أيضًا: **ماذا تحتاج القضية مني؟ وما الذي أستطيع أن أضيفه؟**

فالإبداع يبدأ بالوعي، والمبادرة تبدأ بالشعور بالمسؤولية، والفكرة تصبح ذات قيمة عندما تتحول إلى عمل.

والنهضة لا تحتاج إلى جيل ينتظر من يصنع له المستقبل، بل إلى جيل يعرف غايته، ويفهم واقعه، ويملك الوعي والجرأة والفاعلية ليشق طريقه نحو ما هو أفضل. **فالمستقبل لا يُنتظر؛ المستقبل يُصنع.**

كلمة الفصل

الأزمات الكبرى تكشف المواقف

د. طارق سامي خوري ـ عضو سابق في البرلمان الأردني

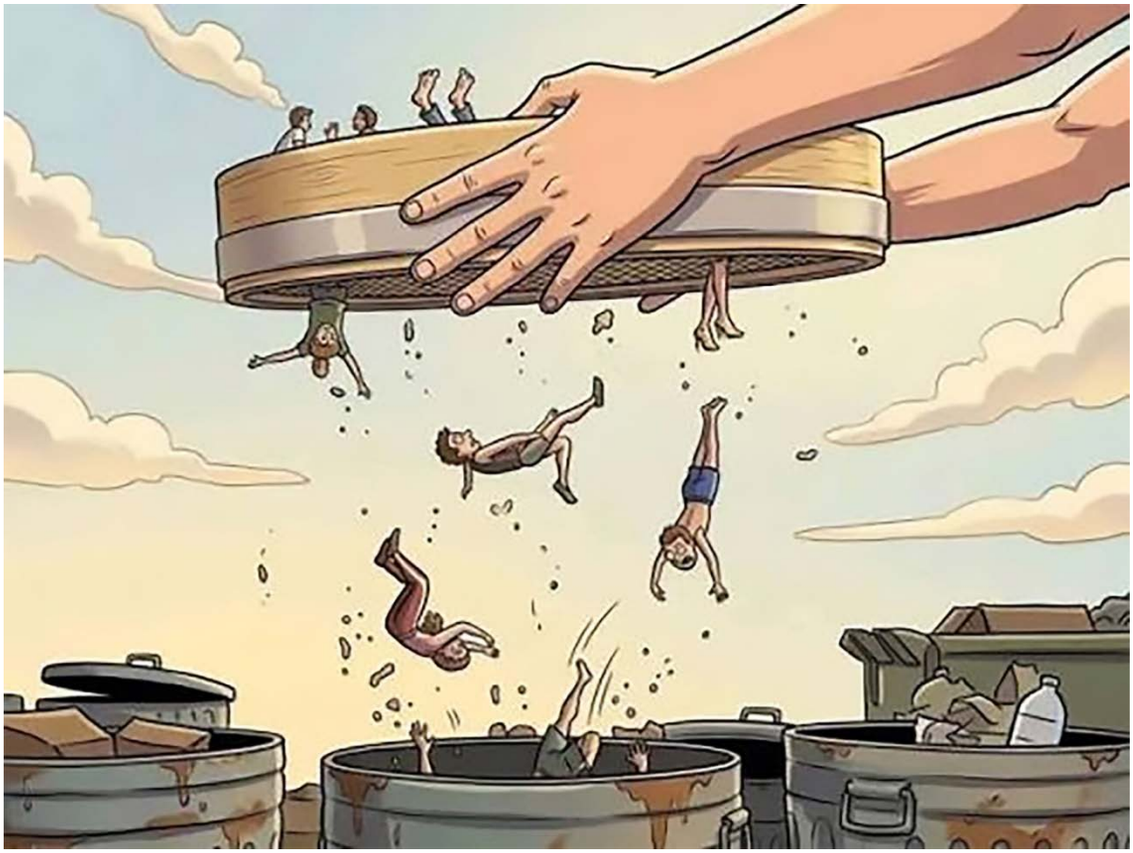

منذ السابع من أكتوبر، مرورًا بالحرب على جنوب لبنان، والحرب على إيران، وصولًا إلى الحرب على أنصار الله في اليمن، دخلت المنطقة مرحلة لم تعد فيها المواقف قابلة للاختباء خلف الشعارات والخطابات الدبلوماسية.

لقد كشفت هذه المرحلة من يمتلك قرارًا مستقلًا، ومن يدفع ثمن موقفه، ومن اختار الارتهان والخضوع، كما كشفت حجم التأثير الذي يمارسه الكيان الصهيوني وحلفاؤه في سياسات المنطقة ومواقف دولها وخطاب بعض مسؤوليها.

إن قراءة المشهد تقود إلى سؤال أساسي: ماذا يحدث لكل دولة أو قوة ترفض الخضوع للكيان الصهيوني، وتقرر مقاومته أو مواجهته؟

وهنا لا يمكن تجاوز الحالة السورية.

سوريا كانت، لعقود، في موقع العداء والمواجهة مع الكيان الصهيوني، وداعمة لقوى المقاومة في المنطقة. وما آلت إليه سوريا بعد سنوات الحرب والصراع والتدخلات الإقليمية والدولية يجعل المشهد، أكثر وضوحًا: عندما تُستنزف دولة كانت جزءًا من جبهة المواجهة، وتُفكك عناصر قوتها، وتتغير معادلاتها وتحالفاتها، فإن المستفيد الاستراتيجي من إضعافها معروف.

والأمر لا يتوقف عند سوريا وحدها، انظروا إلى لبنان، وإلى إيران، وإلى أنصار الله في اليمن، واسألوا السؤال نفسه: لماذا تتجمع الضغوط والحروب والحصار حول القوى التي تضع مواجهة الكيان الصهيوني في صلب مشروعها السياسي والعسكري؟

لا يمكن فصل الاحداث في هذه الساحات عن بعضها،اذ يمكن رؤية خيطً سياسيً واستراتيجيً يربط بينها، مع اختلاف ظروف كل دولة وتعقيدات كل ساحة.

المطلوب، في النهاية، ليس القضاء على سلاح فقط؛ بل القضاء على فكرة المقاومة نفسها، وعلى أي نموذج قومي أو وطني مستقل يمكن أن يدفع الشعوب إلى المقارنة بين من يتمسك بقراره ويدفع ثمنه، وبين من يختار السلامة لتجنب المخاطر ولو كان ثمنها الارتهان.

لذلك، عندما نريد أن نفهم ما يجري، لا يكفي أن نسأل: من يُحارَب؟

بل علينا أن نسأل أيضًا:

لماذا يُحارَب؟ ومن يحاربه؟ ومن يستفيد من إضعافه؟ وما موقفه أصلًا من الكيان الصهيوني؟

منذ السابع من أكتوبر وحتى اليوم، لم تتغير المنطقة فقط...

بل انكشفت المواقف، وسقطت أقنعة كثيرة، وأصبح من الصعب على أحد أن يقف أمام المرآة ثم يدّعي أنه كان في المكان الذي لم يكن فيه.